سكان الفرات «كالعيس في البيداء»!

مدير مياه الرقة لـ«الوطن»: التزويد بالمياه كل أربعة أيام والسبب أعطال الكهرباء

محمود الصالح

وردت إلى «الوطن» مجموعة من الشكاوي من أبناء ريف الرقة المحرر، الذي يقع أغلبه بمحاذاة نهر الفرات وبحيرة الأسد، حول نقص شديد في مياه الشرب بالتزامن مع ارتفاع درجات الحرارة، وعطلة العيد، التي فرضت زيادة في عدد العائلات الموجودة في تلك المناطق نتيجة زيارة الموظفين في المحافظات الأخرى لأهلهم في الريف المحرر، وأصبح ينطبق على أبناء تلك المنطقة قول الشاعر « كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ.. والماء فوق ظهورها محمول»!

في الريف الغربي وتحديداً في بلدات ومدن الدبسي ومحيطها، والتي لا تبعد عن بحيرة الأسد سوى بضعت كيلومترات، قطعت مياه الشرب منذ أسبوع بشكل كامل عن بعض المناطق بينما بقيت المياه قليلة في مناطق أخرى، مما اضطر أغلب الناس إلى استخدام مياه الري التي تروي الحقول الزراعية هناك، ولكنها لا تحقق الشروط الصحية لأنها غير معقمة وغير مراقبة صحياً.

وأكد العديد من الأهالي في تلك المناطق أنه لدى سؤال المعنيين في المياه في تلك المناطق، كانت الأجوبة غير واضحة، لعدم معرفة القائمين على العمل هناك سبب قطع مياه الشرب عن تلك المناطق.

وفي الريف الشرقي ورغم وجود الكهرباء بشكل دائم، وكذلك قرب تلك التجمعات السكانية من نهر الفرات، والذي لا يفصلها سوى مئات الأمتار في بعض المناطق، لأن جميع ريف الرقة الشرقي يقع في سرير نهر الفرات.

يقول أصحاب الشكاوى إنه رغم إنفاق مليارات الليرات على صيانة وتأهيل محطات الضخ وشبكات الري، إلا أنها ليست بالكفاءة المطلوبة، ولا توفر مياه الشرب النقية للمواطنين، حيث لا يوجد برنامج تزويد واضح لمياه الشرب، وهناك تعديات على الشبكة، من دون أي محاسبة أو مراقبة من المعنيين في مؤسسة المياه، مشيرين إلى أنه يقوم الكثير من المواطنين

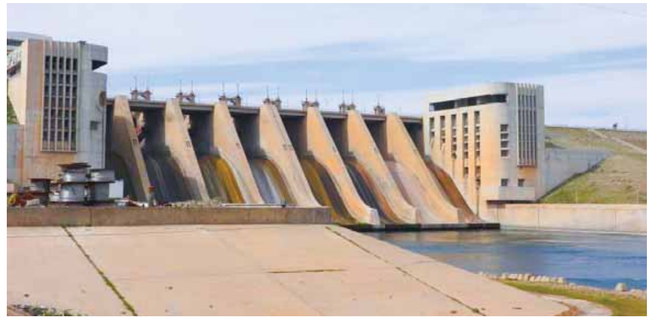

> ارتفاع درجات الحرارة زاد استهلاك المياه

بري الأشجار المزروعة من مياه الشرب لأنها الأقل كلفة على حد قولهم، مما أدى لحرمان آلاف المواطنين من مياه الشرب، فجميع المنازل الواقعة في نهاية خطوط مياه الشرب لا تصلها المياه.

المدير العام للمؤسسة العامة لمياه الشرب في الرقة حسن الجمعة برر لـ«الوطن» أسباب ذلك بقوله: بالنسبة للريف الشرقي السبخة يتم حالياً تأهيل محطة السبخة وعملية إطفاء وتشغيل للمحطة بسبب التجريب وواقع المياه في السبخة كل أربعة أيام، مضيفاً: وسبب درجات الحرارة العالية أدى إلى زيادة الطلب على المياه ولحماية التجهيزات «مجموعات التوليد» فإنه يتم إطفاء مجموعات التوليد ساعتين خلال الذروة من الساعة ١٢ إلى ٢ ظهراً ويتم التعويض في تشغيل المولدات ليلاً.

أما بالنسبة للريف الغربي فقد قال : يتم التشغيل عن طريق مجموعات التوليد فقط وهناك مجموعة توليد تعطلت خلال وقفة العيد لإحدى المحطات وتقوم المؤسسة حالياً بنقلها وإصلاحها في حلب وهذه المجموعة تعمل في محطة المياه النقية في الدبسي، مما أدى إلى ضعف المياه في الدبسي، مضيفاً: يتم حالياً أيضاً في الدبسي استبدال الخط الرئيسي من المحطة النقية إلى الطريق العام حلب الرقة، وسوف يتم قريباً توصيل التيار الكهربائي لمحطتي المياه النقية والخامسة في الدبسي مما يحسن وضع المياه في الدبسي «بعد استبدال الخط وتوصيل التيار الكهربائي».

وأشار إلى أنه بالنسبة لمعدان تم توزيع وضبط برنامج لأدوار المياه في مدينة معدان وقراها وبواقع كل أربعة أيام، مؤكداً أنه يتم مراقبة البرنامج وتوزيع الأدوار في تلك المنطقة.

أهال يحرمون أهالي من المياه بالسويداء

مدير المياه: الكميات التي يتم ضخها كافية ولكن التعديات كبيرة على الشبكة

السويداء – عبير صيموعة

ما زال نقص مياه الشرب عن الكميات المطلوبة هو العنوان الأبرز على ساحة المحافظة سواء في القرى أو البلدات لتبقى الإشكالية الأكبر ضمن أحياء مدينة السويداء التي يتم توزيع المياه عبرها ضمن جداول توزيع ومحددة بـ١٥ يوماً وعند توفر التيار الكهربائي تنخفض إلى ١٠ أيام.

وتركزت العديد من شكاوى الأهالي حول عدم وجود عدالة في التوزيع بين الأحياء من جهة وانخفاض الكميات الواصلة إلى المنازل عبر الشبكات ضمن ساعات الضخ التي لا تلبي كامل الاحتياج، وتؤدي بالضرورة إلى توجه الأهالي إلى شراء المياه عبر الصهاريج الخاصة وتحملهم أعباء مالية إضافية، فضلاً عن عدم وجود عدالة بتوزيع المياه ضمن الحي الواحد والذي تعود أسبابه إلى وجود تعديات من بعض الأهالي على كميات المياه الواصلة لكل حي بتركيب «شفاطات» للمياه ضمن منازلهم أو عن طريق عمال التوزيع الذين اعتاد البعض منهم على أخذ الإتاوات لتحويل المياه إلى منازل من دون غيرها.

بدوره مدير مؤسسة مياه السويداء وائل الشريطي أكد لـ«الوطن» أن كميات المياه التي يتم ضخها لأحياء المدينة تتجاوز ١٥ ألف م٣ يومياً والتي من المفترض أن تكون كافية لكل السكان حسب عدد العدادات المركبة إلا أن التوسع العمراني العشوائي حرم كثيراً من المنازل النظامية من حصولها على الكميات المطلوبة لتوزعها على كل المنازل وفقاً لخطوط الشبكات الواصلة إليها، إضافة إلى أن عدم تركيب

العدادات بما يتناسب مع أعداد المنازل المشغولة أدى إلى عدم وصول المياه بالكميات المطلوبة وفق العدادات.

وضرب مثلاً بأن بناء سكنياً يتكون من أكثر من ٥ أو ٦ شقق لا يحتوي سوى على عداد مياه واحد أو إثنين على أبعد احتمال، الأمر الذي انعكس سلباً على مبلغ الجباية الذي لم يتجاوز ١٥ مليون ليرة شهرياً، فيما أن القيمة الحقيقية للمياه التي يجري ضخها عبر الشبكات تتجاوز ٣٠٠ مليون ليرة على أقل تقدير.

وأضاف: تضاف إلى ذلك تعديات بعض الأهالي على دور ضخ المياه بتركيب موتورات لشفط المياه إلى خزاناتهم، علماً أن المؤسسة وللحد من ظاهرة التعدي تلك تقوم بضخ المياه إلى الأحياء عند انقطاع التيار الكهربائي، إلا أن الكثير من الأهالي لجؤوا إلى شفط المياه عن طريق تشغيل مولدات الديزل ضمن منازلهم، هذا إضافة إلى التعديات على خطوط المياه بالكسر أو تخريب الريكارات وصمامات توزيع المياه.

ولم ينف الشريطي وجود ظاهرة الإتاوات من موزعي المياه في بعض الأحياء والتي فاقمها وشجع على وجودها الأهالي أنفسهم ما أوقع إدارة وحدة مياه المدينة في إشكالية إيجاد البديل في حال اللجوء إلى صرف عامل الشبكة الذي تثبت إدانته رغم التنبيه الدائم للأهالي بعدم تقديم أي مبالغ مالية لأن الكميات التي يتم ضخها من المؤسسة ستوزع للأحياء من دون تدخل أي موزع بالضرورة الذي تقتصر مهمته على متابعته عمليات الضخ بعدالة.

ولفت الشريطي إلى أن ساعات التقنين الكهربائي الطويلة وتعطل مجموعات التوليد على بعض الآبار للساعات أو أيام قليلة تضاف إليها أعطال الغطاسات ضمن الآبار نتيجة توتر التيار الكهربائي، كل ذلك انعكس سلباً على عمليات الضخ لكل الأحياء وهو واقع حقيقي فرض نفسه رغم سعي المؤسسة الدائم إلى إيجاد البدائل بالسرعة القصوى.

وأوضح أن الوضع في الريف مقبول وتبقى المشكلة في عدد ساعات الضخ مع تأكيده مواصلة العمل لتحسينه بشكل مستمر، مضيفاً: إن الاختناقات في المدينة يمكن تلافيها من خلال تأمين الحماية لتجمع آبار الخلة وقمع التعديات على الشبكات وصمامات التوزيع، مهيباً بضرورة التعاون الفعال من المجتمع الأهلي واللجان المحلية.

«يا فرحة ما تمت»..

عقبات في استثمار الواجهة الشرقية للكورنيش البحري بطرطوس

طرطوس- ريا أحمد

بعد عقود من الانتظار وصدور المخطط التنظيمي وتصديقه للواجهة الشرقية للكورنيش البحري بطرطوس لم يخرج للضوء أي من طلبات البناء أو الإعمار، وأصحاب العقارات وهم الذين ينتظرون منذ خمسين عاماً حلولاً مازالوا اليوم بانتظار من يبدأ وينطلق بالعمل، ولكن يبدو أن الفرحة لم تتم.

وأوضح عدد من المتعهدين أن المنطقة تعاني تشابكات في الملكية من الورثة لأن المساحة المطلوبة للبناء ٨٠٠ م٢ وبالتالي الجميع متخوف من البدء لصعوبة حل هذه التشابكات وإجراءاتها الطويلة، إضافة إلى أن الأراضي الواقعة شرق الكورنيش البحري تعاني ارتفاعاً عالياً لمنسوب المياه الجوفية ما يتطلب أضعاف المبالغ المعتادة بالبناء لسحب الماء ومعالجة الأرض بحقن كميات بيتونية كبيرة جداً تزيد من التكاليف كما تحتاج لآليات وشركات متخصصة ما يزيد أيضاً العمر الزمني للعمل في المنطقة.

كما أشار أحد المتعهدين إلى أنه فوجئ بوجود شارع تنظيمي ممتد خلف الفندق الكبير وحتى حديقة الطلائع بطول ٣٠٠ متر وعرض ١٢ متراً والذي سيكتسح خمسة عقارات مازال دون حل، وبالتالي يجب حل مشكلة تشابكه مع العقارات الغربية المراد البناء فيها لتتم إمكانية البدء بأي مخطط من المتعهدين، ولن يقدم أي مستثمر على العمل ما دامت هذه التشابكات موجودة على الرغم من محاولة حلها منذ عام ٢٠١٧ من خلال التقاص ولكن توقف الأمر.

مدير مدينة طرطوس مظهر حسن أوضح في تصريح لـ«الوطن» أن هناك مقترحاً لحل إشكالية الشارع التنظيمي الواقع على حد المقاسم المطلة على الشارع الممتد جنوب الفندق الكبير وحتى حديقة الطلائع الموازي للكورنيش البحري من الجهة الشرقية وذلك خلال الاجتماع القادم لمجلس مدينة طرطوس المقرر في السابع من الشهر القادم والذي غالباً سيطبق القانون ٢٣ وفق المقترح، مضيفاً: ولكن سننتظر الاجتماع المقرر لاتخاذ القرار المناسب والذي يحتاج وقتاً قد يصل لشهور لتصديقه أصولاً من الوزارة.

ولفت إلى أن ارتفاع منسوب الماء في المنطقة حالة طبيعية معروفة لدى المستثمرين لقربها من البحر وبالتالي فإن من بنى سابقاً واجه هذه المشكلة من خلال إجراءات هندسية قابلة التنفيذ ولكن تتطلب مجهوداً أكبر.

بالمقابل الأهالي أشاروا إلى أن المدينة وعدت أصحاب العقارات منذ سنوات أن حل الشارع التنظيمي سيكون ضمن أعمال المخطط التنظيمي، فهل من المقبول الانتظار شهوراً أخرى لحله بشكل إفرادي الأمر الذي سيعوق العمل لسنة قادمة على أقل تقدير، مؤكدين أنه ليس كل العقارات تضم عدداً كبيراً من الورثة وأن الجيران بدؤوا بالاتفاق لاختصار الزمن على المستثمرين لأن عقاراتهم صغيرة المساحة وستحتاج كتلة البناء المطلوبة بالمخطط المصدق إلى اجتماع عدة عقارات معاً للبناء هرباً من تحويل الحل إلى آلية اعتماد العرصات والتي ستخسر أصحاب العقارات مبالغ مالية هائلة.

والسؤال.. هل يمكن القول: إن الفرحة ما تمت وإن على الأهالي انتظار حل هذه الإشكاليات التي حالت دون الانطلاق باستثمار الواجهة الشرقية للكورنيش البحري بطرطوس والذي سيحول الواجهة إلى مدينة معاصرة جاذبة للاستثمارات والسياح والحياة.